

على الخلاف

إسرائيليك: إسك



يحيى دبوقة

لم يلقَ تقرير صحيفة «يديعوت أحرونوت»، قبل يومين أي رد فعل إسرائيلي يندد بالسياسة الإسرائيلية وأساليب عقد الصفقات العسكرية، بما مكن شركة لبنانية - إماراتية، برئاسة لبناني، من بناء سفن حربية إسرائيلية في أحواضها! فلا الشركة، بجنسيتها المشتركة بين أبو ظبي وبيروت، ولا مديرها العام ورئيسها التنفيذي اللبناني إسكندر صفا، جتهتان تشكلان تهديداً أو مبعث قلق للأمن الإسرائيلي. الأولى إماراتية، حليف وشريك في المصالح، والثانية لبنانية، على علاقة هي ومديرها منذ عقود بإسرائيل، وبالموساد الإسرائيلي، بحسب خلاصة تقرير جديد نشرته «يديعوت أحرونوت» أمس. وأتى تقرير الصحيفة أمس، بعد تقرير نشرته قبل يومين، وكشفت فيه هوية الشركة الإماراتية - اللبنانية برئاسة صفا، ودورها في بناء سفن حربية إسرائيلية مخصصة لحماية المنشآت الغازية مقابل سواحل فلسطين المحتلة من التهديد اللبناني.

هي إذاً، حكاية رجل أعمال لبناني، يعمل متعهداً عند الموساد الإسرائيلي، منذ عقود، قرّر مشغله أن يكشفه في الجرائد، وهو يروح ويأتي إلى لبنان، من دون أن يسأل أحد، كيف ولماذا، في البلد الذي شنت عليه إسرائيل الحروب والعدوان مراراً وتكراراً وتنتهك أرضه ويزه وبحره يومياً. وللمفارقة، إن إسكندر هذا، الذي سترد حكايته في ما يأتي نقلاً عن «يديعوت أحرونوت»، يشارك ابنة وزير الدفاع الحالي سمير مقبل، أن ماري سمير مقبل، في شركته وشركة شقيقه أكرم «مجموعة Prinvest»، التي تملك 30 في المئة من الشركة التي تنفذ مشروع السفن الحربية الإسرائيلية (راجع الأخبار أول من أمس - http://al-akhbar.com/node/269144). وكما يبدو، فإن «استدراك» الصحيفة الإسرائيلية، في تقريرها الجديد،

زادت صحيفة
يديعوت أحرونوت
أمس، في مقال أول قبل
يومين، فصلاً جديداً
من حكاية ارتباط رجل
الأعمال اللبناني إسكندر
صفا بالعمل لدى
الموساد وبناء السفن
الحربية الإسرائيلية.
تلك السفن، نفسها،
التي تدكّ بها إسرائيليك
أرض لبنان وفلسطين،
وتقتل اللبنانيين
وتدمر بيوتهم.
وصفا هو نفسه شريك
تجاري مع آن هاري
سمير مقبل، ابنة وزير
الدفاع، في الدولة
التي يُدحر وطنها
ويقتل أبناؤها! فهل
الأمر كله مختلف؟ أم
إنها حقيقة ينبغي
للسلطات الأمنية
والقضائية التحرك
إزاءها؟

ابراهيم الامين

استعادة الحقوق، أو السلطة؟

ثم جرى بعد ذلك رفع البناء مع شركاء، ليس هناك من يجزم بأنهم لن يغامروا مرة إضافية ويهدموا المنزل من جديد. من الذي يرفع شعار استعادة الحقوق، ويحوّله فجأة إلى شعار استعادة السلطة، ثم يبدأ الدوران حول سؤال المعادلة: الحقوق تقود إلى السلطة أم أن السلطة تحصّل الحقوق؟ ليس هناك أسئلة محرمة. لكن بالتأكيد هناك أجوبة محرمة. والتحرير هنا لا يتعلق بقمع طموح أو سعي إلى موقع أفضل، بل هو تحرير لفكرة العودة إلى منطق يقول بأنه لا مجال في لبنان لأن تحظى مجموعة بالحق والعدل، إلا ويكون الثمن غنياً وتعاسة يلحقان بطرف آخر. بهذا المعنى، وجب القول صراحة ومباشرة: أولاً: إن استعادة الحقوق تعني استعادة التوازن في السلطة. وهذا يعني استعادة الحق المرهون من الآخرين، وليس البحث في وسيلة مناقشة الآخرين في حقوقهم. ثانياً: إن هموجة إعلامية، وخطاباً شعبياً، مليئاً بالحق والدفن، والرغبات غير الموضوعية، لن تحفظ المعادلة الجديدة، وهذا هو خطر الخطاب الذي تتبناه «القوات اللبنانية» وبعض من بقايا 14 آذار، الذين قرروا الانضمام إلى الحفل، علّهم يحفظون بعض مكاسبهم في عهد العماد عون أيضاً. ثالثاً: صحيح أن آلية تشكيل الحكومة تعكس جانباً من التوازن المستجد، لكن إعادة بناء التوازن في السلطة، ستضعنا أمام استحقات كيفية إدارة الحكومة والإدارات العامة. ولناخذ مثلاً أمراً يحصل الآن، إذ عندما تبدأ «القوات» بطلب السير الذاتية لكبار ضباط الجيش، لكونها ستختار منهم القائد الجديد، نكون عندها أمام مفارقة عجيبة، لسبب بديهي، هو أن «القوات» ليست مؤهلة على الإطلاق لاختيار قائد للجيش، وهي لم تخرج بعد من التأهيل المطلوب منها للمصالحة مع الجيش، ثم لكونها، تصدق نفسها بأنها انتصرت في معركة الرئاسة، وبالتالي، هي تقول إن من حقها أقله المشاركة في اختيار قائد الجيش. وهي نفسها «القوات» التي لم تصل قيادتها وألتها الإعلامية بعد أي أبناء عن وجود إرهابي على حدود لبنان. رابعاً: إن خطورة موافقة العماد عون، أو التيار الوطني الحر، على فكرة الاستحواذ على الحصص المسيحية من الدولة، يعني أولاً، الإقرار بحق بقية القيادات في الاستحواذ على الحصص الإسلامية الأخرى في الدولة، وهذا ما يناقض جوهر فكرة الدولة التي يناضل التيار الوطني الحر لأجلها. هذا عدا عن أن «القوات» إنما تهدف من خلف هذا الشعار، إلى تكريس معادلة، تأمل هي أن تتولاها وحيدة عندما يتيح لها الزمن العودة إلى الغدر بجميع من يجلس معها على الطاولة. خامساً وأخيراً، إن نجاح محاولة البعض، تحويل حدث وطني كبير ونوعي، تمثل في انتصار العماد عون، إلى قضية تخص قسماً من اللبنانيين، يعني حكماً، دفع بقية اللبنانيين، والسنيين منهم على وجه التحديد، إلى لعبة تأييد النظام الطائفي الذي يحكم لبنان منذ أن اخترعه الاستعمار دولة مستقلة ونهائية. وهذا يعني أنه عند أول مفترق إقليمي كبير، سيخرج من بين المسلمين، وهناك استعداد لذلك، من يطالب بتغيير جوهر لسياسة الحكم والنظام في لبنان. وعندها، نسير جميعاً باتجاه خيارين أحلاهما مر: الهجرة أو الذمّة!

صحيح أن الإحباط كان سمة لازمت المسيحيين خلال سنوات طويلة، وذلك عند مقارنتها بنفوذ المسلمين في الحكم. لكنّ قليلاً من التدقيق، يكشف أن الحديث هنا لا يتعلق بجميع المسيحيين. وأي مقارنة ومراجعة دقيقة لحال المسيحيين خلال السنوات العشرين الماضية، لا تظهرهم كأفراد خارج إطار السلطة والمنافع أيضاً. لكن، كانت قوى منهم خارج أدوات الحكم، وهذا أمر صحيح. لكن يبدو أنه يجب التذكير - ونبش الماضي - بأن الإحباط الفعلي أصاب أيتام الجبهة اللبنانية، لأن القوى الحديثة عند المسيحيين ظلت في حالة مقاومة. أما القوى التقليدية، عندما ترفع شعار الإحباط، ثم تنتقل إلى شعار استعادة الحقوق، فإنما هي تفترض نفسها الممثل الشرعي والوحيد والأبدي للمسيحيين. وهو ما يقودنا مباشرة إلى البحث عن حقوق أحزاب الكتلة الوطنية والكتائب والقوات اللبنانية والأحرار، دون تجاوز الزعامات المحلية من آل فرنجية وآل معوض وآل حرب، إلى آل إدة وآل الخازن وآل الجميل وآل المر وآل شمعون، إلى آل رزق وكرم وسكاف وغانم و...! بين المسيحيين اليوم، من يحاول الاحتيال على الواقع، وتجاوز المعنى الحقيقي لانتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية، إذ إن ما حصل، مثل الإقرار العلني أو الضمني، الطوعي أو القسري، من غالبية لبنانية حقيقية، بأحقية التيار الوطني الحر في تولي سدة الرئاسة، هو تعبير عن إقرار مسيحي



تحويل رئاسة عون إلى
انتصار للمسيحيين حصراً، يفقدها
معناها الوطني، ونتيجته تهينة
الشارع لإحباط جديد



أولاً، ومسلم ثانياً، بأن التغيير النوعي في التمثيل السياسي عند المسيحيين، الذي قاده العماد عون قبل ثلاثة عقود، إنما هو في حقيقة الأمر، العلاج المضاد لإحباط أصاب الشارع المسيحي نتيجة الفشل الاستثنائي الذي خلفته سياسة كل القوى والزعامات التقليدية التي قادت المسيحيين أو احتكرت تمثيلهم طوال عقود. وبالتالي، إن انتخاب عون هو الانتقال بمنطق العماد عون وأنصاره، من إطار حزبي أو مناطقي أو حتى طائفي، إلى المكان الأرحب، حيث يقدر عون، ومعه التيار، على لعب دور عام، يصيب بنتائجه جميع اللبنانيين، متكللاً على علاقات وثيقة وحقيقية مع القوى الحديثة عند المسلمين، حتى ولو لم يكتمل عقدها بعد. لكن ما الذي يحصل اليوم؟ ليس في الانتقاد من ظلم، خصوصاً عندما يطاول صاحب القضية، والمقصود هنا التيار الوطني الحر، لأن حصاد الانتصار السياسي الكبير، إنما يحتاج إلى آليات مختلفة، وأهمها الوقوف في وجه محاولة تصوير انتخاب ميشال عون رئيساً للجمهورية، على أنه حدث مسيحي. إذا كان منطقياً أن يتنافس الشارع المسيحي الصعاء، ويشعر ببعض القوة الإضافية، لكون عون وصل إلى الرئاسة، فإن المنطق السليم يفرض عدم إغماض العيون عن حقيقة الاستراتيجية التي قادت إلى تحقيق هذا الانتصار، وأساسها - تماماً كما قال الوزير جبران باسيل ليلة الاحتفال بانتخاب عون - صمود الجنرال وتياره، والتحالف مع حزب الله.